ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (01) مكرر(01)، 2020، ص ص: 269-288

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بين الواقع والأفاق

Exports of industrial SMEs between reality and prospects

علي عز الدين *[1] azzedine.ali@univ-alger3.dz

محمد حشماوي [2] mhachemaoui@yahoo.fr

1 جامعة الجزائر3 (الجزائر)، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة

2 جامعة الجزائر3 (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2020/02/20 **تاريخ القبول:** 2020/06/20 **تاريخ النشر:** 2020/06/30

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الجزائرية في ظل إستراتيجية الصناعة الجديدة والنموذج الجديد للنمو، والمشاكل التي تواجهها قصد اختراق الأسواق الدولية، أمام رهان تنويع الاقتصاد الجزائري الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه . كما تسعى إلى دراسة أفاق تطوير صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في ظل مخطط الحكومة الجديد الهادف للإصلاح المالي و التجديد الاقتصادي، الذي أعطى اهتمام بالتطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية و المنجمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات المبذولة مازالت صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية هامشية لم ترق إلى المستوى المطلوب، وأن هناك أفاق يجب العمل على تحقيقها من خلال استغلال الفرص كالتجارة الإلكترونية و الصناعات التقليدية والتوجه نحو الأسواق الواعدة كالأسواق الإفريقية و العربية.

الكلمات المفتاحية

صادرات مؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية، الإستراتيجية الصناعية الجديدة، التجديد الاقتصادي، الأسواق الواعدة.

تصنيف JEL: L60 ؛ D21 ؛

Abstract

This research paper aims to study the reality of the exports of Algerian small and medium industrial enterprises in light of the new industry strategy and the new model of growth, In addition the problems they face in order to penetrate international markets to achieve diversify economy. It also seeks prospects for developing the exports of small and medium industrial enterprises in light of the government's new plan aimed at financial reform and economic renewal.

The study concluded that exports of small and medium industrial enterprises are still marginal despite the efforts. but there are opportunities to increase it, such as e-commerce and traditional industries .also head to promising markets Like African and Arab markets.

Keywords

Exports of industrial SMEs ; new industrial strategy; economic renewal ; promising markets.

JEL Classification Codes : L60; D21;

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: aliazzedine3@gmail.com

مقدمة:

شهد العالم تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على مبدأ تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق عن طريق رفع الحواجز المفروضة عليها قصد تحقيق نمو اقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار، وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العملة الأجنبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم، غير أن أغلب الدراسات تشير إلى عدم استفادة الدول النامية من تحرير التجارة الخارجية بسبب اعتمادها على المواد الأولية في التصدير وعدم تنويع هيكلها التصديري نتيجة ضعف تنافسية منتجاتها.

وأمام هذه التحديات التي نطرحها البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة صار لزاما على الجزائر تعزيز قدرتها على توليد دخل دائم ومستقر عن طريق تحسين كفاءتها التنافسية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي وترقية الصادرات خاصة أن هذا النوع من المؤسسات يكتسي أهمية بالغة لما له من خصائص تساعده على التكيف مع البيئة الجديدة واستخدام التكنولوجيا لزيادة تنافسية المنتجات وترقية الصادرات.

كما يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يرجع لارتفاع لإنتاجيته ، مما يساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام ، وتحسين المستوى المعيشي للسكان و إحلال الواردات و تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ويمكن إبراز أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

تعاني الجزائر على غرار الدول النامية من ضعف ديناميكية نشاطها خارج قطاع المحروقات مما انعكس سلبا على التصدير وسبب تشوهات كبيرة في هيكل الصادرات، لذا أولت الجزائر اهتماما بالغا بترقية صادراتها خارج المحروقات، خاصة مع دخول الجزائر مرحلة جديدة وذلك بتوقيعها لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية وسعيها الحثيث للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فبعد التراجع الملحوظ في الأسعار المحروقات في سنة2015، تبنت الجزائر نموذجا اقتصاديا جديدا به جملة الإصلاحات تهدف إلى تنمية الموارد المالية خارج قطاع المحروقات ،ومن بين القطاعات التي اعتمد عليها هذا النموذج القطاع الصناعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في ظل الإستراتيجية الصناعية الجديدة و النموذج الجديد للنمو في الجزائر ما هو واقع صادرات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية؟وما هي أفاق تنميتها ؟

أهمية الموضوع:

وتستمد الدراسة أهميتها من خلال أهمية القطاع الصناعي حيث يعتبر مؤشر على التقدم الاقتصادي وبما يقدمه للقطاعات الأخرى، وكذا أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي وترقية الصادرات خاصة أن هذا النوع من المؤسسات يكتسي أهمية بالغة لما له من خصائص تساعده على التكيف مع البيئة الجديدة واستخدام التكنولوجيا لزيادة تنافسية المنتجات وترقية الصادرات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات بصفة عامة ومكانة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية ضمنها. وكذا الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقيتها خاصة الإستراتيجية الصناعية الجديدة. و النموذج الجديد للنمو، بالإضافة للتطرق إلى مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية ضمن التصور الجديد في مخطط عمل الحكومة الجديدة برئاسة عبد العزيز الجراد.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية الموضوع فقد تناولته عدد كبير من الدراسات العلمية نذكر منها:

- حمزة العوادي، **الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية خارج قطاع المحروقات**، أطروحة دكتوراه تخصص تحليل قطاعي، جامعة بسكرة2017-2018، وقد تناولت الدراسة أهمية الجودة الشاملة في دعم وترقية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الجزائرية من خلال برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تطبيق هذه الفلسفة واستعمالها في عملية الإنتاج الموجه للتصدير.
- لعويطي نصيرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات**، رسالة ماجستير جامعة الجزائر3، سنة2014، وقد تناولت الآليات الكفيلة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لزيادة نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ذلك بتضافر الجهود لزيادة قدرتها التنافسية.
- جمال خنشور و عوادي حمزة، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،المجلد 7 العدد 2سنة 2014، وهدفت الدراسة لتسليط الضوء على واقع التصدير قي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات، إضافة عن البحث عن المعوقات وصولا إلى إستراتيجية متكاملة لتعزيز صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- حسين عبد المطلب الأسرج،**سياسات تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة المصرية**، وزارة الصناعة و التجارة المصرية 2013، وقد تناولت الدراسة العقبات أمام صادرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و سياسات تعزيز القدرة التنافسية من أجل النهوض بصادراتها.
- بن مسعود عطا الله، **النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015**، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 6 العدد 10 سنة 2016، هدفت الدراسة إلى معرفة شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي و القطاع الصناعي، وتوصلت هاته الدراسة إلى إن ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام أدى إلى عدم تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على فرضية: أنه رغم تبني إستراتيجية صناعية جديدة في الجزائر وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية إلا أن صادراتها مازالت هامشية .

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال

1- دراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر.
- أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية.
- الإستراتيجية الصناعية الجديدة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي.

2- واقع وخصائص الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
- تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2018
- الجهود المبذولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- المشاكل التي تعاني منها الصادرات خارج المحروقات

3- واقع وأفاق صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر
- مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الصادرات الإجمالية
- معوقات تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية
- أفاق تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية

1/ واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر:

بعد التراجع الملحوظ في الأسعار المحروقات في سنة2015، تبنت الجزائر نموذجا اقتصاديا جديدا به جملة الإصلاحات تهدف إلى تنمية الموارد المالية خارج قطاع المحروقات ،ومن بين القطاعات التي اعتمد عليها هذا النموذج القطاع الصناعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1.1/ أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يرجع لارتفاع لإنتاجيته، مما يساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام ، وتحسين المستوى المعيشي للسكان وإحلال الواردات وتنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ويمكن إبراز أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال1:

القدرة على استيعاب اليد العاملة و توسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم.

- ارتباطها مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقة تكاملية.
- المساهمة في تسريع وتيرة نمو الدخل الوطني.
- تحقيق الأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الفلاحي و تحسين إنتاجية من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة.
- يلعب القطاع الصناعي دورا في الحد من الأزمات نتيجة عدم الاستقرار.
- تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتجات الخام.
- التخلص من تابعات المرض الهولندي نتيجة التنويع الاقتصادي.

وقد ساهم القطاع الصناعي في زيادة الدخل الوطني الجزائر خلال الفترة 2012-2017، حيث يوضح الجدول 1-1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2012-2017،

الجدول1-1 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2012-2017

بالمليار دينار جزائري

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الدخلي الخام	16209.6	16647.6	17228.6	16702.1	17406.7	18906.6
القطاع الصناعي	729.5	771.8	837.7	904.6	975.7	1037
مساهمة القطاع الصناعي في ن دخ %	4.5	4.6	5	5.4	5.6	5.5

المصدر: التقرير السنوي 2017 لتطور الاقتصادي والنقدي ص 143

يلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المستمر لنسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام فقد ارتفعت هذه النسبة من 4.5 % سنة 2012 إلى 5.6 سنة 2016

وساهم القطاع الصناعي كذالك في التخفيف من حدة البطالة وهذا ما يوضحه الجدول 2 الذي يبين مساهمة القطاع الصناعي في الحد من البطالة.

الجدول1-2 مساهمة القطاع الصناعي في التخفيف من البطالة في جزائر خلال الفترة 2012-2017

بآلاف

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان النشطون	10170	10188	10239	10594	10845	10859
القطاع الصناعي	1335	1407	1290	1377	1468	1493

المصدر: التقرير السنوي 2017 لتطور الاقتصادي والنقدي ص145

ويلاحظ من خلال الجدول ارتفاع القوى العاملة في القطاع الصناعي من مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون سنة 2012 إلى مليون وأربعمائة وثلاثة وتسعون سنة 2017 نتيجة تبني الجزائر إستراتيجية صناعية جديدة معتمدة على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية من أجل تحقيق معدلات نمو خارج قطاع المحروقات تتعدى 6.5 حسب نموذج النمو الجديد ، وكذا إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد إلى 2.3 مرة، ومضاعفة مساهمة الصناعة من 5.4 بالمائة في سنة 2015 إلى 10بالمئة بحلول سنة 2030 الذي تم المصادقة عليه ديسمبر2016 من قبل مجلس الحكومة[2].

-1-2 الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

تقوم الإستراتجية الصناعية الجديدة في الجزائر على بعدين رئيسيين هما[3]:

- **البعد الأول :**

يتم توزيع القطاع الصناعي حسب خيارات الإستراتجية المتبعة التي تدعو العمل على ثلاث خطط تكميلية :

1- تقييم الموارد الطبيعية

فالهدف هو ترقية الصناعات التي من شانئها إن تسمح للجزائر لاستغلال مقوماتها الطبيعة والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة و تحديد مجموعة من الفروع كالبتروكمياء ، والألياف التركيبة والأسمدة ، صناعة الحديد ، الألمنيوم ومواد البناء.

2- **تكثيف النشاط الصناعي:**

تتمحور حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا .

3- ترقية الصناعات الجديدة ، وتولي اهتمام خاص لتعزيز
الصناعة التي لم تكن موجودة او التي تتخلف فيها الجزائر جوهريا ويتعلق الامر خاصة بالصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا والسيارات

- **لبعد الثاني:**

و يمثل النشر المكاني للصناعة حيث لا يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية بل يتعداه إلى الرؤية أكثر حداثة مثل المناطق المتخصصة

وهذا البعد سوف يخلق التآزر من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات وهياكل البحث و التكوين ، وتكوين فضاءات جديدة اثر إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار.

1-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي:

من بين استراتجيات المتبعة لتطوير القطاع الصناعي البرنامج الوطني لتامين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تقوية تنافسية هاته المؤسسات على مستوى الجودة[4]، حيث يعد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم المحاور الرئيسية خطة عمل الحكومة لأنها توفر نموا مستداما للاقتصاد وقد كان عام 2016 عاما محوريا منذ أن خضع الإطار التنظيمي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعادة تشكيل عميق وذلك لسماح لهذا النوع من الشركات بتكيف أكثر مع السياق الاقتصادي وذلك وفق أدوات فاعلة تسمح لها بمواجهة المنافسة في الأسواق . وكذا صدور قانون جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو نتيجة لعملية طويلة من التشاور مع الإطراف المعنية لإعطاء دخل جديد لهذا النوع من المؤسسات حيث توزع دورها الكامل في عملية تنويع الاقتصاد حيث يركز هذا القانون على معايير جديدة لدعم هذه الفئات من المؤسسات ولا سميا البحث والتطوير والابتكار.[5] والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والقطاع الصناعي بالتحديد.

1-3-1 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السداسي الأول 2019 حسب نشريه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة659817 مؤسسة

يوضح الجدول الموالي توزيع م ص م على قطاعات النشاط الاقتصادي خلال السداسي الأول 2019.

الجدول 1-3 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي:

القطاع	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	النسبة %
الفلاحة	7275	93	7368	1.12
المحروقات الطاقة و المناجم	3032	3	3035	0.46
البناء و الأشغال العمومية	188275	15	188290	28.54
الصناعة	102055	73	102128	15.48
الخدمات	358936	60	358996	54.41
المجموع	695673	244	659817	100

Source: Minister de l'industrie et des mines . Bulletin d'information statistique n°35 1er semester 2019. p9

يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال السداسي الأول 2019 حوالي 659817مؤسسة بين المؤسسات العامة والخاصة بزيادة تقدر ب 14.49 % عن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نهاية 2016 مما يعكس تعويل الدولة على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.[6]

وتمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية 15.48% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها 102055 مؤسسة خاصة و 73 مؤسسة عمومية محتلة بذلك المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات التي تمثل أعلى نسبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 54.41 % بسبب عدم احتياجه لتكاليف عالية عند إنشائه وكذا هامش الربح المرتفع، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 28.54 % من المؤسسات.

2-3-1 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة على ثمانية فروع حددتها وزارة الصناعة حسب الجدول الأتي:

الجدول 1-4 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية على فروع القطاع الصناعي

	عدد المؤسسات	النسبة
الحديد والصلب	15667	15.35

مواد البناء	12788	12.53
كيمياء وبلاستيك	4990	4.88
صناعات غذائية	31347	30.71
صناعة النسيج	8371	8.2
صناعة الجلد	2231	2.18
صناعة الخشب و الورق	21072	20.64
صناعات مختلفة	5589	5.4
المجموع	102055	100

Source: Ministère de l'industrie et des mines . Bulletin d'information statistique n°35 1er semestre2019 .P33

من خلال الجدول نلاحظ أن الصناعات الغذائية تحتل المرتبة الأولى ب 30.71% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية ، تليها صناعة الخشب و الورق ب 21072 مؤسسة بما يعادل 20.64 % من مجموع م ص م الصناعية، بينما تتقارب صناعة الحديد و الصلب ومواد البناء بنسبتي 15.35% و 12.53 % على التوالي، في حين تبقى صناعة النسيج و الجلود لا تتعدى عدد المؤسسات فيها 10 % من مجموع المؤسسات رغم أنها من الصناعات التي يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة للإقصاد الوطني لما تزخر عليه الجزائر من مؤهلات للنهوض بهذه الفروع.

1-3-3 المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والصناعة بشكل خاص من مشكلات خاصة ان معظمها في مرحلة الانتشار مما يترتب عليها صعوبات عدة يمكن حصرها في ما يلي[7]:

أ- **المعوقات المالية:**

تعتبر مشكلة البيروقراطية أهم حاجز تتحطم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق

ب- ضعف المهارات والقدرات الفنية للعاملين:

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكوادر والإطارات الفنية لأسباب كثيرة أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمنظمات التنمية في القطاع.

ج- المشكلات المتعلقة بالعقار الصناعي:

يعتبر مشكل الحصول على العقار الصناعي المناسب من احد المشكلات الأساسية لتخصيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر بسبب صعوبة الحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار بالرغم من أهمية الحصول على التراخيص الأخرى كالقروض البنكية بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن و غياب إطار القانوني يحدد طرق وأجال وكيفية وشروط التنازل على الأراضي.

د- القطاع الغير رسمي:

تعاني الجزائر من القطاع الغير رسمي والغير خاضع للأجهزة الحكومية مما يسبب مشكلا فعليافي معرفة الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ه- عدم توفر البيانات والإحصائيات الاقتصادية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر البيانات والمعلومات بالرغم من إصدار الوزارة المعنية المعلومات إلا أنها غير كافية لاختيار القرار على أسس اقتصادية ومما يترتب عليه عدم إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لفرص الاستثمار أو الجدول في توسع نشاطاتها كما ان عدم الإنتاج والطب وحجم الوزارات ومستويات الأسعار وغيرها من الاقتصادية يجعل من الصعوبات بمكان على المؤسسة رغم الإنتاجية التسويقية.

1-3-4 آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الجزائر: هناك العديد من الآليات وهياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاقتصادية لها مايلي[8]:

أولا: آليات الدعم:

وتتضمن المشاتل وحاضنات الأعمال التي تعتبر مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تتمتع بالاستقلال المالي تأخذ ثلاث أشكال: المحضنة، ورشة الربط، نزل المؤسسات. وتظم كذالك كل من مراكز التسهيل والمجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وهو المجلس استشاري يسعى لترقية الحوار و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسلطات العمومية.

-ثانيا: الهياكل

-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSE

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDF

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

-ثالثا الدعم المالي

أعدت الجزائر عدة آليات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تحويل

المشروع نذكر منها – صندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR وصندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI.

2- واقع وخصائص الصادرات خارج المحروقات: سنحاول في هذا المحور التعرف على تطور نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2013-2018 التي شهدت أزمة تدهور أسعار النفط سنة 2015.

2-1 تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2018

يوضح الجدول الموالي تطور الصادرات الجزائرية خلا الفترة 2013-20108:

الجدول2-1 **تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2018** (بالمليار دينار جزائري)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الاجمالية	**5217.099**	**4917.598**	**3537.186**	**3277.716**	**3928.295**	**4889.278**
صادرات المحروقات	**5057.546**	**4709.622**	**3339.435**	**3080.035**	**3714.143**	**4548.111**
الصادرات خارج المحروقات	**159.553**	**207.98**	**197.8**	**197.7**	**214.2**	**341.2**
نسبة الصادرات خارج المحروقات	**3.05827051**	**4.2292**	**5.591**	**6.031**	**5.452**	**6.978**

Source: Collections Statistiques N° 214/2019Série E. statistiques Economiques N° 101.p61

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنه رغم ارتفاع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من 3.05 سنة 2013 إلى غاية وصوله إلى معدل6.978 أعلى معدل خلال الفترة المدروسة بقيمة 341 مليار دينار جزائر يسنة2018 لا يرق

إلى مستوى الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل التخلص من التبعية النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني نتيجة مجموعة من المشاكل على المستوى الكلي و الجزئي وكذا على المستوى التشريعي.

2-2 إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

سعت الجزائر على وضع مجموعة من الإجراءات تتضمن مجموعة من التسهيلات و الامتيازات قصد تحفيز المصدرين وتوسيع النشاط التصديري و تتمثل هذه الإجراءات في[9]:

2-2-1 الإجراءات التنظيمية: يشمل جميع القوانين والتشريعات التي تسهل عمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية وتحفيزها وتشمل:

أ- التحرير الكلي لعملية التصدير: إن عملية التصدير لا تخضع لأي موافقة أو ترخيص مسبق، هذا التحرير يتجسد في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري، وكذا إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا إلى نظام بنك الجزائر رقم 13-91. بالإضافة إلى القواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير التي جاء بها الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والتي تنص على حرية الاستيراد والتصدير للمواد ماعدا المواد المخلة بالأخلاق والنظام العام والأمن العام.

ب- الإعفاءات الضريبية: إن من أهم الامتيازات التي يستفيد منها المصدرون تتعلق بما يلي:

- الرسم على النشاط المهني: إذ لا يتم إدخال ضمن رقم الأعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني كل عمليات بيع ونقل السلع الموجهة للتصدير.
- الرسم على القيمة المضافة: يهدف الرسم على القيمة المضافة بصفة عامة إلى تعزيز المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية وذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتجات الموجهة للتصدير[10]،حيث ينص قانون الرسم على رقم الأعمال على إعفاء السلع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة ، وكذا السلع المستوردة بغرض إدخالها في العملية الإنتاجية الموجهة للتصدير.
- الضريبة على أرباح الشركات: تعفى عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير باستثناء (تلك المتعلقة بالنقل البري والبحري والجوي وكذا إعادة التأمين والبنوك) من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة 2001.

ج- الدعم المالي: حيث تم تأسيس صندوق خاص بترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في ترقية نشاطات وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح الدولة عن طريق الصندوق كل شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير حسب القرار الوزاري المشترك 62 في 10 مارس 2000. الذي يحدد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق.

ه - التأمين: قصد تحفيز الصادرات ضمن الصندوق الوطني لتأمين الصادرات تعويض الحماية ضد الأخطار التجارية والسياسية، وأخطار وعدم التحويل و الكوارث.

و- التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير: ويقصد بها التسهيلات المصاحبة لتسهيل العملية التصديرية في كل من الموانئ و المطارات و الحدود البرية وهذه الإجراءات تتمثل في:

- شهد قطاع الجمارك تحديثات عديدة نتيجة تحرير التجارة الخارجية بموجب المرسوم لتنفيـــــذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 وبسب المحيط الدولي الجديد المتميز بأفاق اندماج الجزائر ضمن الاقتصاد الدولي، ومن اجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات تعددت التعديلات الخاصة بالتعريفة الجمركية قصد تسهيل عمليات التجارة الخارجية.
- التسهيلات على مستوى الموانئ: تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التسهيلية EPAL منذ سنة 2003 تتمثل في إقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير، إنشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة لعملية التصدير، الإعفاء لمدة 10 أيام من تكليف تخزين السلع الموجهة للتصدير.

2-2-2 الإجراءات المؤسساتية:بالإضافة إلى كل من (الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة C A C I ، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX ، الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات SAFEX)، و من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تم استحداث مؤسسات خلال العشرية الأخيرة والمتمثلة في:

أ- الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريينANAXAL: تأسست بتاريخ 10 جوان 2001 تعمل من أجل التنسيق بين المصدريين الجزائريين من أجل رفع قدراتهم في الدخول إلى الأسواق الأجنبية من خلال مساعدة مؤسساتهم في الحصول على شهادات الإيزو والتي تمثل درجة ضرورية لتطوير الصادرات خارج قطع المحروقات.

ب- المجلس الوطني الاستشاري لترقية لصادرات: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 جويلية 2004، والذي يتكفل بالمهام الآتية:

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و استراتيجياتها.
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات و عملياتها.
- اقتراح تدابير لتسهيل توسع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

ج - الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية، أنشئت بموجب الأمر التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 جويلية 2004، وأسندت له المهام الآتية:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية الصادرات و وضعها حيز التنفيذ.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية لها.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والصالونات المنظمة بالخارج.

2-3 المشاكل التي تواجه الصادرات خارج قطاع المحروقات:

من خلال تحليل تطور الصادرات الجزائرية يلاحظ هامشية الصادرات خارج المحروقات ويمكن ان نعزو هذه النسب لمجموعة من المشاكل[11]:

1-1 مشاكل على المستوى الجزئي:

يرجع سبب نقص الصادرات إلى المشاكل التي تعاني منها الكثير من المؤسسات الجزائرية والمتمثلة في نقص القدرة التنافسية نتيجة:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة من طرف كل الدوائر و المستويات و المصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة الى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية.
- عدم توفر نظام معلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسات الجزائرية من تحضير منتج يلبي حاجات السوق الداخلي والخارجي.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية .
- عدم توافق المنتجات الوطنية المعدة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة.

2-1 مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجات المحلية و الذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسب ارتفاع نسب الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدريين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية و التضخم والتذبذبات النقدية العالمية.

3-1 المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص الآتية:

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدريين الجزائريين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير وذلك لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

3- واقع وأفاق صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية:

ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في ترقية صادرات عدة تجارب عالمية كالتجربة التركية ، لكن مساهمتها في الجزائر تبقى هامشية نظير وجود مجموعة من القيود يجب العمل على تذليلها واستغلال الفرص الموجودة أمام هذه المؤسسات ودعمها.

3-1 صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية:

يوضح الجدول الموالي صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية حسب فروع النشاط الصناعي **خلال** سنتي 2017و 2018

الجدول3-1 صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية 2017-2018

بالمليار دينار جزائري

	صادرات 2017	صادرات2018
الحديد والصلب	**6.563**	**20.728**
مواد البناء	**1.889**	**7.989**
كيمياء وبلاستيك	**141.143**	**253.393**
صناعات غذائية	**30.357**	**33.681**
صناعة النسيج	**0.214**	**1.094**
صناعة الجلد	**1.246**	**1.300**
صناعة الخشب و الورق	**2.256**	**3.416**
صناعات مختلفة	**0.035**	**0.122**
المجموع	**181.**	**214**

Source: Collections Statistiques N° 214/2019Série E. statistiques Economiques N° 101.p65

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية من 181مليار دينار جزائري سنة 2017إلى 214 مليار دينار جزائري سنة 2018 وقد احتلت صناعة الكيمياء والبلاستيك المرتبة الأولى بما يقارب 80 بالمائة من مجموع الصادرات الصناعية تليها الصناعات الغذائية بمعدل 15 بالمائة بينما لا يتعدي مجوع صادرات باقي فروع النشاط الصناعي5 بالمائة رغم وجود المواد الأولية واليد العاملة خاصة في صناعة النسيج والجلد.

3-2 قيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تزخر الجزائر بالإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة ،ورغم فرص نجاح عملية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،فان هذه العملية تواجه عددا من قيود والتي غالبا ما تؤدي الى فشل في تحقيق الهدف المنشود هذه القيود يمك إجمالها في[12]:

1.القيود السياسية والقانونية : تتمثل هذه القيود في خسائر التي يمكن أن تلحق بالمنظمة في حالة صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس مع بعض آو كل أهداف المؤسسة ونذكر من بين هذه القيود التأميم المصادر وتصفية للمشروعات والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية والتعامل في النقد الأجنبي والشروط الموضوع على استخدام المكون المحلي واتجاهات النقابات والتعريفة الجمركية وغير الجمركية.

2. قيود بيئة الاستثمار: لقد فشلت الصادرات غير النفطية في التموقع بالأسواق الدولية رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه له مثل برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين بيئة الإعمال من خلال التوعية التدريب وتوجيه الشركات المصدرة او محتمل تدويل أنشطتها.

3.القيود التجارية:تتمثل مصادر القيود التجارية أساسا في نقص التموين بالمواد الأولية المنتجات النصف مصنعة المستوردة وارتفاع أسعارها .ضالة النسب المحققة في مجال التصدير والتي لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الصعبة .عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة . مما يترتب عن عدم إدراك صاحب المؤسسة للفرص المتاحة أو جدوى التوسيع او تنويع النشاط .

4.القيود الثقافية:هي القيود الناجمة عن تباين والاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي والأجنبي .

5.القيود المرتبطة بالمنافسة:و التي تتمثل في المنافسة غير متكافئة في بعض الأسواق على غرار الأسواق الأوربية بين الشركات المتواجدة بالسوق المستهدف .و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .اذ يمتلك الطرف الأول الكفاءة العالية. الإنتاجية المرتفعة و القدرة التنافسية . التكنولوجيا.الإدارية والتسويق الكبير بينما يعاني الطرف الثاني من محدودية الإمكانات على كافة المزايا التي يتمتع بها الطرف الأول . بالإضافة إلى مشكل التكيف الهيكلي لنظم

الإنتاج والتسويق في المدى القصير مع السوق الأجنبي خصوصا في ظل غياب الدراسات اللازمة عن الأسواق الخارجية وعدم وجود نظام للمعلومات التسويقية و التصديرية .وقصر النظر الاستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية .فهي لا تأخذ بعين الاعتبار في تقسيماتها بناء إستراتجية للتصدير منذ البداية . ولكنها تكتفي بالبحث عن الأسواق الدولية في إطار التظاهرات الاقتصادية فقط.هذا فضلا عن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة. الأمر الذي يجعل نتائج المنافسة محسوم لصالح الطرف القوى .وفي هذا السياق يتوقع الخبراء بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بوضعها الحالي الغير مؤهل للمنافسة واحتلال مكانة في الأسواق الدولية في حالة توجهها نحو التصدير سوف تشهد تدنيا تدريجيا في الإنتاج والعائد .ناهيك عن احتمالات انسحابها من الأسواق الدولية و المحلية بالأخص في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة .الأمر الذي قد يترتب عليه إما الخروج من السوق أو التحول إلى أنشطة أخرى.

6-القيود التكنولوجية :من ابرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إتباع أسلوب تكنولوجي و.وهو أسلوب يبدو عائق أمام هذه المؤسسات ويحول دون تحولها للأسواق الدولية .مما يعرضها شديدة من جانب المؤسسات الكبيرة وخاصة في حالة إنتاجها للمنتجات .لذا فمن الضروري على المؤسسات إلى توحد هذا المشكل أن يبحث عن أسلوب تكنولوجي من اجل مواجهة الظروف [13]

7-العوائق التسويقية:عدم توفر نظام معلومات يتضمن كافة البيانات والإحصاءات الخاصة بالأسواق الدولية وأذواق المستهلكين .

أما على مستوى الكلي فهناك مجموعة من القيود تتمثل في[14]:

-غياب إستراتجية محدودة المعالم للتصدير تزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1

2-غياب ثقافة التصدير بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين

3-3 أفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

يتضمن مخطط عمل الحكومة 04- فيفري 2020 فصل خاص بالإصلاح المالي و التجديد الاقتصادي أعطى أهمية بالغة لزيادة التنافسية و التحول الاقتصادي المرتبط بالتكنولوجيا و الاقتصاد الرقمي. ومن بين التوجهات الإستراتيجية التي يقوم عليها إقامة اقتصاد جديد قائم على الابتكار و التنافسية و الجودة و المعرفة، كما توعد بتشجيع القطاع المنتج خاصة بعض الصناعات كالصناعات الغذائية [15]. ويمكن تجسيد هذا من خلال:

1- **التجارة الالكترونية والتسويق الإلكتروني:** لتنشيط الأداء التصديري للمؤسسات أصبح من الأهمية القصوى

أن تتوفر هذه الأخيرة على البنية الأساسية والإجراءات التي تساعد المصدرين على الحصول على المدخلات الأولية والتمويل بشكل سريع وكفء والتي تمكنهم من نقل سلعهم من والى مراكز التصدير ومختلف الأسواق في أوقات تسليم مناسب، وفي هذا الإطار تقوم التجارة الالكترونية بدور أساسي ومحوري فهي تعمل على تبسيط الإجراءات الجمارك وتسهيل التجارة من خلال تقليل التكلفة وعامل الوقت مما يزيد من تنافسية الصادرات .لذا يجب الاهتمام الكامل بهذا المجال. كما تتيح للمؤسسات فرصة واسعة للدخول في الأسواق الدولية[16]. كما يساهم التسويق الإلكتروني في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات في ظل المنافسة الشرسة في الأسواق الدولية، ومن أهم هذه المزايا التنافسية أنه للمؤسسة فرصة التعامل مع السوق جماعي ضخم يمكن الوصول إليه و التسويق فيه والخروج من الحدود المحلية وإمكانية التسويق على نطاق عالمي، بالإضافة إلى الترويج للمؤسسة على نطاق واسع في أسرع وقت وبأقل تكلفة[17]

2- **الاهتمام باليات دعم الابتكار** : لكي تتمكن الصناعة من مواجهة تحديات فلابد من تشجيع الابتكار تعزيز

الثقافة الابتكارية حيث تؤدي الثقافة دورا أساسيا في تطوير قدرة أي مؤسسة على الابتكار . وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل بها المؤسسة .ويتطلب ابتكار ذهنية تميز بروح المبادرة .وحسن الإبداع. وقدرات تنظيمية وذهنية متفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى[18].

3- **تمويل البحث والتطوير:** لم تصل الاستثمارات في مجال البحث و التطوير بشكل عام إلى المستوى الأمثل

ويجب زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير ونشجع التعاون المشترك بين القطاع والمؤسسات الأكاديمية مثل برامج البحث المشتركة

4- **التوجه نحو الأسواق الإفريقية و العربية:** يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية التي دخلت حيز التنفيذ منذ2005، وكذا الأسواق الإفريقية القريبة.

5- الصناعة التقليدية: تعتبر الصناعة التقليدية من الصناعات المصغرة التي تمتلك فيها الجزائر ميزة. تعتبر

قطاعا تنمويا هام .تتمتع هذه الصناعة في الجزائر بتشكيل متنوع نذكر منها الأبرز على المستوى الدولي صناعة الزرابي والنسيج .الحلي التقليدي .الفخار الفني .صناعة الجلود .صناعة النحاس.الخياطة و الطرز التقليدي[19].

الخاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية إشكالية واقع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وأفاق تنميتها في ظل الإستراتيجية الصناعية الجديدة . حيث ما زلت صادرات خارج المحروقات بصفة عامة و صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية هامشية لا تتعدى5% وهذا راجع لعدم لنقص الإنتاج الصناعي و ضعف تنافسية القطاع الصناعي وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- وتمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية 15.48% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها 102055 مؤسسة خاصة و 73 مؤسسة عمومية محتلة بذلك المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات التي

تمثل أعلى نسبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 54.41 % بسبب عدم احتياجه لتكاليف عالية عند إنشائه وكذا هامش الربح المرتفع، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 28.54 % من المؤسسات.

2- الصناعات الغذائية تحتل المرتبة الأولى ب 30.71% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية ، تليها صناعة الخشب و الورق ب 21072 مؤسسة بما يعادل 20.64 % من مجموع م ص م الصناعية، بينما تتقارب صناعة الحديد و الصلب ومواد البناء بنسبتي 15.35% و 12.53 % على التوالي، في حين تبقى صناعة النسيج و الجلود لا تتعدى عدد المؤسسات فيها 10 % من مجموع المؤسسات.

3- رغم ارتفاع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من 3.05 سنة 2013 إلى غاية وصوله إلى معدل6.978 أعلى معدل خلال الفترة المدروسة بقيمة 341 مليار دينار جزائر يسنة2018 لا يرق إلى مستوى الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل التخلص من التبعية النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني نتيجة مجموعة من المشاكل على المستوى الكلي و الجزئي وكذا على المستوى التشريعي.

4- إن أهم عوامل النجاح صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو حسن اختيار السلع التي تتمتع الدولة فيها بميزة نسبية أو تنافسية ويكون الطلب عنها عالمي مع التعرف فكر أذواق المستهلكين إذ أن اختلاف أذواق المستهلكين يؤدي إلى تغير على الصادرات . يجب أن يتصف الإنتاج بالكفاءة والجودة اللازمين للصمود أمام المنافسة العالمية وذلك للمحافظة على الأسواق القائمة وفتح أسواق جديدة .

5- اهتمام برنامج الحكومة فيفري2020 بترقية النشاط الصناعي للتحول الاقتصادي المبني على الاقتصاد الرقمي ، وإنشاء اقتصاد مبني على الابتكار و المعرفة.

ولزيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في الصادرات خارج المحروقات يجب:

1- **الاهتمام باليات دعم الابتكار :** لكي تتمكن الصناعة من مواجهة تحديات فلابد من تشجيع الابتكار تعزيز الثقافة الابتكارية حيث تؤدي الثقافة دورا أساسيا في تطوير قدرة أي مؤسسة على الابتكار . وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل بها المؤسسة .ويتطلب ابتكار ذهنية تميز بروح المبادرة .وحسن الإبداع. وقدرات تنظيمية وذهنية متفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى.

2- تمويل البحث والتطوير: لم تصل الاستثمارات في مجال البحث و التطوير بشكل عام إلى المستوى الأمثل ويجب زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير ونشجع التعاون المشترك بين القطاع والمؤسسات الاكادمية مثل برامج البحث المشتركة

3- **التوجه نحو الأسواق الإفريقية و العربية:** يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية التي دخلت حيز التنفيذ منذ2005، وكذا الأسواق الإفريقية القريبة.

4- الصناعة التقليدية: تعتبر الصناعة التقليدية من الصناعات المصغرة التي تمتلك فيها الجزائر ميزة، وتعتبر قطاعا تنمويا هام. تتمتع هذه الصناعة في الجزائر بتشكيل متنوع نذكر منها الأبرز على المستوى الدولي

صناعة الزرابي والنسيج .الحلي التقليدي .الفخار الفني .صناعة الجلود .صناعة النحاس.الخياطة و الطرز التقليدي.

الهوامش:

[1] مدحت القرشي ، الاتحاد الصناعي ، دار وائل للنشر و التوزيع ط 2، 2005 (ص 39-41).

[2] LE NOUVEAU MODE DE CROISSANC.Minister des finance .juillet 2016.p2

[3] نوفل مصطفى ، مباركي سمرا ،واقع وافاق الإستراتجية الصناعية ، مجلة بومرداس العدد .08.2017ص 161

[4] صباغ رفيقة ، استراتجية تطوير القطاع الصناعي كالية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية ، المؤتمر الدولي استراتجية تطور القطاع الصناعي جامعة البليدة 2017 ص18

[5] بكرشي نصيرة ، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية ، مجلة التنظيم والعمل مجلد 7، 2018، ص31

[6] Ministère de l'industrie et des mines Bulletin d'information statistique n°30 1er semestre 2017. P10

[7] سهام عبد الكريم ، دور تكنولوجيا معلومات والاتصالاتفي تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة الدكتورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2014

[8] غدير احمد سلمى .متطلبات تأهيل م ص م الصناعية ، أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة 2017 (ص28:ص30)

[9] عزالدين علي، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 ، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر3، 2014ص 98.

[11] عزالدين علي، مرجع سبق ذكره، ص101

[12] جمال خنشور و عوادي حمزة، نحو إرساء استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،المجلد 7 العدد 2 2014،ص12-14

[13] سهام عبد الكريم مرجع سبق ذكره، ص30

[14] سدي علي وحطاب مراد، تنافسية م ص م الجزائرية بين التهديد و فرص التدويل، ص8

[15] مخطط عمل الحكومة ، تطبيق برنامج رئيس الجمهورية ، فيفري 2020، ص24

[16] لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، رسالة ماجستير جامعة الجزائر3، سنة2014،ص102

[17] مختار معزوز، بن موسى محمد، التسويق الإلكتروني كأداة تميز لمنظمات الأعمال الحديثة في ظل منحنى التجارة الإلكترونية والتوجه الرقمي للاقتصاد، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الأول، 2015،ص 60

[18] ايمان محمد احمد .النمط الحالي للصادرات الصناعة ذات القدرة التنافسية في مصر .مجلة بصورة اقتصادية عربية العدد 2008.38 ص30

[19] لعويطي نصيرة، مرجع سبق ذكره،ص120